الثاني اي لا يدل على معنى في نفسه الحرف الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا او كذا فكان
سائلا قال اما الاول وما الثاني لذا والاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان آخره
في الدعوى لانه في اللغة الطرف تذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر ولان الشروع
في البيان من القريب اولى ولعدم التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم والاول
اي ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن خبر الاول بحذف مضاف منه او من المبتدا
او مبتدا محذوف الخبر او بتأويله بالصفة على طريقة اما ان تدل والمراد ان يقترن
وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران
في الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا
مما اقترن بالعارض باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال وتقييد
الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسرى والتأويب عن
حد الاسم ودخوله في حد الفعل والمضارع مقترن باحدها عند الواضع او يقال
ما اقترن بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في الاثنين لكنه
لا يصدق عليه ان يقترن باحدها فقط والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولا بشرط
التعيين وعدمه فلا يخرج المضارع الغير المعين والماضي المعين ولا يرد لفظ الماضي
والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليست فيهما صيغة اقترنت
ولانه ان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن وانما اقترن معنى معناهما
وان اريد بهما الزمان فمعناهما الا شيء آخر يقترن به وفيه وفيه اولا اي او لا يقترن
باحد الازمنة الثلثة الثاني اي ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم الجملة
مستأنفة والاول الفعل علم ان الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية فعلية
فلا يرد ما قيل من ان العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول وكل من يسمى قسيم
الكلام التقسيم وان الدليل من اقتران الشرطيات ووجه الحصر ان هذه القسمة دائرة

بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص
كل صورة من الاقتران بقسم فلم يبق للزايد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او
شمول الوجود فيلزم اجتماعهما وقد علم الواو عاطفة على المحذوف اي قد تبين وقد
علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب ولرد من ظن ان هذا حصر بدون
الاقسام او لشبهه من لا يكتفي بالاشارة ولله در المص اشار الى الحدود في ضمن الدليل
ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف مراتب الطبايع وقد لها للتقريب
او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات بذلك
اي بالدليل المذكور والباء للاستعانة وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن
في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله الم ذلك الكتاب حد كل
واحد منها مفعول ما لم يسم فاعله واريد بالحد المعرف للشيء الجامع المانع وفي تعيين
حرف الاضافة هنا نوع صعوبة اذ اللام يقتضي المغايرة ومن يقتضي صحة الحمل الا ان
يقال كل للاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد منها كلي يصدق
على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها
الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد ونحو ذلك والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا
يجوز والمعنى وقد علم حد جزئيات هذا الكلي وقوله منها اي من الانواع الثلثة صفة
واحد الكلام لم يعطفه على قوله الكلمة لقطع وجود الجامع والتناسب لعدم قصد
الربط وعن لحظة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب ما تضمن اي
تضمن على تركيب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من ولصدقه على اضرب حقيقة
دون تركيب وقيل ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى
التلفظ بالمصطلح وايضا ان قوله تركيب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين اساسا
بان يقول ما تركيب بالاسناد بخلاف تضمن وايضا ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة

Copyright © King Saud University